

إعادة هيكلة المصارف التجارية الليبية –

إعداد: د. بشير محمد عاشور درويش

أستاذ المحاسبة المساعد و مساعد مدير عام معهد التخطيط

عضو مجلس إدارة شركة ليبيا للتأمين

و عضو مجلس إدارة سابق بمصرف الصحارى

مقدمة:

تواجه القطاع المصرفي لبييا خلال هذه المرحلة تحديات عدة، منها ما هو محلي، ومنها ما هو عالمي، فالتحولات الاقتصادية التي تشهدها البلاد وإعادة هيكلة الاقتصاد، والتوجه نحو دفع القطاع الأهلي للمشاركة في النشاط الاقتصادي، تفرض على الجهاز المصرفي إيجاد الآليات والأدوات المناسبة للمساهمة في إنجاح هذه التحولات.

أما التحديات العالمية فقد جاءت نتيجة للتوجه نحو عولمة الخدمات المالية، والتي تتضمن حرية المؤسسات المصرفية في تقديم خدماتها في جميع دول العالم وبدون أي تمييز، مما يجعل القطاع المصرفي في وضع تنافسي صعب، يتطلب منه العمل وفقاً للمعايير الدولية للعمل المصرفي، وأن يسعى جاهداً لتقديم الخدمات التي ترضي عملاءه، وذلك من حيث النوع والجودة والتوقيت والابتكار.

إن تقييم الدور الحالي للمصارف التجارية يقود إلى استنتاج أن دورها اقتصر – وإلى وقت قريب – على الاحتفاظ بحسابات المؤسسات والشركات العامة والأفراد، وإقراض جزء من فائض السيولة لديها إلى جهات، هي في معظمها شركات ومؤسسات عامة، حيث تقدم هذه القروض بضمانات من الخزنة العامة، وتمنح بتوجيه مباشر من دارة مصرف لبييا المركزي، أما علاقتها بالقطاع الأهلي فقد انحصرت في منح السلف الاجتماعية والقروض الاستهلاكية والقروض العقارية التي خضعت جميعها لسلطات المصرف المركزي في تحديد عددها وحجمها، وفي تحديد نوع الضمانات المقدمة للحصول عليها، وأجال استحقاقها وأسعار الفائدة عليها، إضافة إلى أن غياب سوق الأوراق المالية لفترة طويلة من الوقت لم يمكّن المصارف التجارية من استثمار ما لديها من فائض سيولة ويحقق لها الربحية والأمان. ومن ناحية أخرى، وفي حالة السماح بدخول مصارف أجنبية، فإن الجهاز المصرفي وبوضعه الحالي لن يكون قادراً على المنافسة لعدة أسباب منها (الدرويش وآخرون، 2007،):

1. انخفاض مستوى الكفاءة الاقتصادية للجهاز المصرفي مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة تقديم الخدمة المصرفية، وهذا يمكن الحكم عليه من خلال نمط الاستثمار الحالي لهذه المصارف، وكذلك دراسة التطور التاريخي لفائض السيولة والاحتياطي.
 2. ضعف الإمكانيات المادية والبشرية مما ينعكس سلبياً على جودة الخدمة المقدمة للعملاء وارتفاع تكلفتها.
 3. عدم قدرة الجهاز المصرفي الليبي على استيعاب الأساليب والتقنيات الحديثة في العمل المصرفي مما يجعل استخدام هذه الأساليب والتقنيات محتكراً على المصارف الأجنبية لفترة من الوقت.
 4. ضعف الكيانات المصرفية داخل الجهاز المصرفي الليبي مما يضيف ظلالاً من الشك حول قدرة هذه الكيانات على المنافسة في السوق المصرفية.
- إن هذه الوضعية** دعت مصرف ليبيا المركزي، ومنذ فترة، إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير بهدف إعادة تأهيل الجهاز المصرفي ليكون قادراً على تقديم خدمات مصرفية تنافسية.
- تحاول هذه الورقة** البحثية التعرف على هيكل القطاع المصرفي في ليبيا، وبشكل مختصر جداً، وعلى أبعاد عملية إعادة هيكلة المصارف التجارية في ليبيا بشكل عام وذلك على المستويين التشريعي والإجرائي، وسيتم التطرق إلى حالة مصرف الصحارى لكونه من أول المصارف التي خضعت لإعادة الهيكلة، من خلال عدة مراحل بدأت أولاً بخصصته، ومن ثم محاولة تطوير إدارته من خلال إدخال شريك أجنبي، وستتطرق الورقة كذلك إلى مضامين عملية الخصخصة ومدى مساهمتها في تطوير أداء مصرف الصحارى بشكل خاص.

أولاً: هيكل القطاع المصرفي في ليبيا:

يتكون القطاع المصرفي الليبي من مصرف ليبيا المركزي، الذي يمثل السلطة النقدية في ليبيا، وعدد من المصارف التجارية العامة والخاصة، والمصارف المتخصصة، والتي بلغ عدد فروعها العاملة داخل البلاد 530 فرعاً ووكالة، بالإضافة إلى عدد من مكاتب التمثيل لمصارف أجنبية، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (1) أدناه.

بلغ حجم أصول المصارف التجارية من موضوع الدراسة، في نهاية الربع الثالث من عام 2007 مبلغ 27,072,900,000 مليون دينار ليبي (21,658,320,000 دولار أمريكي)، ويشتمل الجدول رقم (2) بعض المؤشرات عن أنشطة المصارف التجارية في نهاية الربع الثالث من عام 2007.

جدول (1) هيكل القطاع المصرفي الليبي

البيان	العدد	عدد الفروع والوكالات
مصارف تجارية عامة	4	277
مصارف تجارية خاصة	10	101
مصارف متخصصة (عامة)	3	97
المؤسسة المصرفية الأهلية	1	55
مصارف Wholesale	1	0.0
مصارف أجنبية	0.0	0.0
مكاتب تمثيل مصارف أجنبية	20	-
المجموع		530

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

جدول (2) مؤشرات النشاط المصرف للمصارف الليبية

ر.م	المصرف	حجم الأصول (مليون دينار)	حجم الائتمان (مليون دينار)	ملائة رأس المال الأساسي السنوي	ملائة رأس المال الكلي
1	مصرف الصحاري	5959.5	1188.4	20.5	27.6
2	مصرف الامة	5493.3	1244.3	7.7	14.0
3	مصرف الجمهورية	4605.6	2043.6	19.3	13.6
4	المصرف التجاري الوطني	4222.2	1191.4	11.8	15.7
5	مصرف الوحدة	4196.8	1370.0	13.0	15.0
6	مصرف التجارة والتنمية	1173.8	294.2	11.0	15.0
7	المؤسسة المصرفية الأهلية	673.9	289.0	-	-
8	مصرف الأمان	298.8	1.3	22.6	25.5
9	مصرف الإجماع العربي	190	65.3	19.4	19.4
10	مصرف الواحة	90.4	0.5	-	-
11	مصرف الوفاء	88.2	20.8	-	-
12	مصرف المتوسط	80.4	30.3	22.0	25.0
	مجموع المصارف	27072.9	7739.1	147.3	

المصدر: مصرف ليبيا المركزي.

ثانياً: الأبعاد التشريعية والإجرائية لإعادة هيكلة الجهاز المصرفي في ليبيا:

سبقت الإشارة إلى أن هناك جملة من التحديات التي لن تجد المصارف الليبية الخيار في مواجهتها خلال المرحلة الحالية، تمثل هذه التحديات في مجملها موضوع إعادة الهيكلة، وقد حصرها (ابو سنيينة 2007 - 10) في النقاط التالية:-

1. تنظيف المحافظ الائتمانية بالمراكز المالية للمصارف، وبما يكفل تخفيض نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الائتمان المصرفي .
 2. معالجة أوضاع الفروع الخاسرة، والرفع من معدلات الكفاءة في القطاع المصرفي .
 3. معالجة أوضاع العمالة الزائدة في بعض المصارف والنقص الشديد في العناصر المؤهلة والمدربة
 4. رفع رؤؤس أموال المصارف بما يعزز ملاءتها وفقاً لمعيار لجنة بازل .
 5. تبني معايير المحاسبة الدولية والتقارير الدولية .
 6. العمل علي استيعاب وتطبيق معيار الحكم المؤسسي Corporate Governance.
 7. تبني سياسات ومعايير التعرف على العملاء (KYC) وفقاً للمعايير المعمول بها دولياً وبما يكفل امتثال المصارف الليبية لهذه المعايير
 8. الرفع من كفاءة الموارد البشرية بالمصارف وتبني تطبيق برامج تدريبية موجهة على النحو الذي يكفل زيادة إنتاجية العمل المصرفي .
 9. تبني وتطبيق سياسات مكافحة غسل الأموال، وفقاً لما يصدر عن مجموعة العما المالي (FATF) ومتطلبات القانون رقم (2) لسنة (2005) بشأن مكافحة غسل الأموال .
 10. تنويع الخدمات المصرفية وإدخال خدمات مصرفية جديدة، واعتماد التقنية الحديثة في العمل المصرفي، وبما يعزز من القدرة التنافسية للمصارف الليبية .
 11. الامتثال لمتطلبات الرقابة المصرفية، وفقاً لمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة، ومقررات لجنة بازل، بما في ذلك بازل (2).
 12. الامتثال لمتطلبات قانون المصارف رقم (1) (2005) باستحداث وحدات إدارية جديدة مثل إدارة المراجعة، وإدارة المخاطر، وحدة الامتثال .
 13. استيعاب وتطبيق المنظومة المصرفية الجديدة، منظومة Core banking وفقاً لمتطلبات مشروع نظام المدفوعات الوطني NPS.
- تتناول هذه الورقة هذه التحديات وفقاً للأبعاد الآتي ذكرها فيما بعد، وذلك في إطار ما أنجزه مصرف ليبيا المركزي في برنامج إعادة هيكلة القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة الماضية.
1. إيجاد بيئة تنافسية مناسبة (تطوير بيئة العمل المصرفي)
 2. خصخصة المصارف العامة
 3. التطوير المادي والبشري للجهاز البشري
 4. إيجاد كيانات مصرفية كبيرة

5. تنوع الخدمات المصرفية (مفهوم المصرف الشامل)

6. مواجهة مخاطر غسل الأموال

7. الالتزام بالمعايير الدولية للعمل المصرفي

مع الإشارة إلى أن مصرف ليبيا المركزي قام بإتخاذ جملة من الإجراءات في سبيل تنظيف المحافظ الائتمانية بالمراكز المالية للمصارف، وبما يكفل تخفيض نسبة الديون المتعثرة إلي إجمالي الائتمان المصرفي.

1- إيجاد بيئة تنافسية مناسبة (تطوير بيئة العمل المصرفي)

وَفَرَّ القانون رقم (1) لعام 2005 بشأن المصارف إطاراً قانونياً مناسباً لإمكانية وجود بيئة تنافسية في القطاع المصرفي الليبي برفعه القيود أمام دخول مؤسسات مصرفية خارجية للسوق الليبي، حيث أعطى هذا القانون في الفقرة الثالثة من المادة السابعة والستون من المادة (71) صلاحيات للمصرف المركزي في الإذن بتأسيس مصارف برأس مال أجنبي، كما أجاز للمصرف المركزي منح الإذن للمصارف الأجنبية أن تساهم في المصارف المحلية أو فتح فروع لها، كما أجازت المادة الثالثة والأربعون من نفس القانون للمصارف التجارية أن تفتح حسابات بالنقد الأجنبي للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، وبذلك يكون المشرع قد وفَّرَ الغطاء القانوني لدخول مؤسسات أجنبية مصرفية وغير مصرفية للسوق الليبي للمنافسة على تقديم الخدمات المصرفية، وبذلك ستصبح المصارف التجارية الليبية في مواجهة منافسة أجنبية متوقعة بعد احتكار تقديم الخدمات المصرفية في السوق الليبي دام أكثر من ثلاثة عقود.

أما فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة لإيجاد بيئة تنافسية مناسبة في السوق المصرفية الليبية، فقد أصدر مجلس إدارة المصرف القرار رقم (19) لسنة 2006 القاضي بتشكيل لجنة عليا لمتابعة مشروع إعداد إستراتيجية دخول المصارف الأجنبية لهذا السوق، وإعادة هيكلة المصارف بما يمكنها من المنافسة.

بالإضافة إلى ذلك، وفي هذا لاتجاه قام مصرف ليبيا المركزي باصدار جملة من القرارات والسياسات

منها (أبوسنينة، 2007، 15):-

- تحرير أسعار الخدمات المصرفية.
- تحرير أسعار الفائدة المدينة والدائنة.
- رفع سقف منح الائتمان المخولة للمصارف.
- اعطاء المصارف صلاحيات أوسع في تنفيذ مختلف العمليات المصرفية، وإلغاء الرقابة على النقد.

- إعطاء المصارف صلاحيات أوسع في التعامل مع الفروع الخاسرة والتي تصل إلى حد إغلاق بعضها.
- تعزيز إجراءات الرقابة، والتأكيد على متطلبات الإفصاح والامتثال.

2- خصخصة المصارف

سيطر القطاع العام على المصارف إلى فترة قريبة، حيث بلغت نسبة ملكية القطاع الخاص إلى القطاع العام 13%. وقد تغير نمط الملكية القطاع المصرفي في ليبيا خلال العقود الماضية في عدة أشكال: فمن الملكية المختلطة خلال الفترة ما قبل 1970، إلى ملكية الدولة خلال الفترة من 1970 إلى 1990، إلى بداية ظهور المصارف الخاصة في تسعينيات القرن الماضي، إلى الشروع في خصخصة المصارف المملوكة للدولة مع بداية الألفية الجديدة.

وتأتي عمليات الخصخصة في القطاع المصرفي كأحد متطلبات عمليات إعادة الهيكلة التي تشهدها مختلف القطاعات الاقتصادية بعدما تبث عدم قدرة مؤسسات القطاع العام على الارتقاء بمعدلات أدائها إلى المعدلات التي تؤهلها بأن تكون قادرة على المنافسة في ظل الانفتاح الاقتصادي وبموجب اتفاقيات تحرير التجارة.

ولقد وفرّ القانون رقم (1) لعام 1373 و.ر الغطاء القانوني لعمليات الخصخصة حيث كما نصت الفقرة أولاً وثالثاً من المادة (71) بجواز تأسيس مصارف مملوكة لأشخاص طبيعيين (أفراد أو مؤسسات). (وإن كان القانون يضع بعض القيود على حجم الملكية الفردية لأسهم رأس مال المصارف التجارية) ، كما أجازت الفقرة السابقة تأسيس مصارف برأس مال أجنبي، وبهذا الغطاء القانوني أصبح الطريق مفتوحاً أمام القطاع الأهلي والمؤسسات الأجنبية لدخول السوق المصرفية الليبية وأمام إعادة هيكلة المصارف الحالية لصالح القطاع الأهلي.

وفي إطار عملية إعادة الهيكلة التي يشهدها القطاع المصرفي، بدأت إجراءات خصخصة المصارف بهذا القطاع مع بداية الألفية الثانية وقد حدد المصرف المركزي مجموعة من الخطوات لإتمام عملية الخصخصة تمثلت في:

- مرحلة التقييم المالي، وذلك من خلال اختيار أحد مكاتب التقييم المحلية والتي يفضل أن تكون مدعومة من أحد مكاتب الخبرة الدولية.
- تحديد القيمة العادلة لصافي حقوق الملكية بناءً على عملية التقييم.
- طرح اسهم المصرف للبيع على العاملين ثم على المستثمرين من القطاع الخاص الوطني، وذلك بحد لا يقل عن 50% من حقوق الملكية.

وقد أعلن مصرف ليبيا المركزي في 12/06/2006 عن أول عملية خصخصة للمصارف التجارية العامة ببيع حصته بالكامل في رأس مال مصرف الصحارى وقد تم فعلياً بيع هذه الحصة بالكامل للقطاع الأهلي وصندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وفي خطوة متقدمة لفتح المجال أمام مساهمة أطراق أجنبية، قام مصرف ليبيا المركزي وبالاتفاق مع صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي المساهم، الرئيس في المصرف الصحارى، ببيع ما نسبته 19% من أسهم رأس مال هذا المصرف للمصرف الفرنسي (BNP Paribas) كشريك استراتيجي له حق إدارة هذا المصرف، وقد تم توقيع اتفاق البيع يوم 25/07/2007، وأصبح سارياً المفعول يوم 18/09/2007، بعد أن تم اختيار مجلس إدارة ذا أغلبية أجنبية ومدير عام من الجانب الفرنسي كذلك، ويعطي هذا الاتفاق للمصرف الفرنسي الحق في اقتناء ما نسبته 51% من أسهم رأس مال مصرف الصحارى خلال خمس سنوات.

وفي عملية أخرى لخصخصة المصارف التجارية العامة تم الانتهاء من عملية تقييم أصول مصرف الوحدة والذي تم بيع نسبة 70% من أصوله إلى صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بإضافة إلى مستثمرين وطنيين، وجاري العمل على بيع جزء من رأس مال هذا المصرف إلى شريك اجنبي، في عملية مشابهة لما حدث في مصرف الصحارى.

3- تنوع الخدمات المصرفية (مفهوم المصرف الشامل)

في ظل تحرير التجارة في الخدمات المالية زاد تحول العديد من المصارف إلى مفهوم المصارف الشاملة، الذي يعني أن تتحول المصارف إلى كيانات تسعى إلى تنوع مصادر التمويل وتعدد الاستخدامات لهذه المصادر، أي المصارف التي تجمع بين وظائف المصارف التقليدية ووظائف المصارف المتخصصة ومصارف الاستثمار.

إن سياسة هذا النوع من المصارف يقوم على تنوع مصادر الأموال وتنوع مجالات الاستخدام بهدف تقليل المخاطر الاستثمارية واستقرار حركة الودائع، هذا التنوع يتسع ليشمل المجالات المصرفية وغير المصرفية مثل التمويل التأجيري والاتجار بالعملة وإدارة الاستثمار لصالح الغير والعمل بالمشتقات المالية المختلفة. وفي إطار إعادة هيكلة المصارف التجارية في ليبيا تم تبني هذا التوجه على المستويين التشريعي والإجرائي.

فيما يخص المستوى الأول: يمكن القول أن القانون رقم (1) لعام 2005 قد مثل خطوة هامة على طريق بناء وتأسيس إطار قانوني وتشريعي للعمل المصرفي الذي يمكن أن يواكب التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة والمتلاحقة، فقد اشتملت المادة الخامسة والستون من القانون المذكور على أغلب الأنشطة التي يتضمنها مفهوم المصارف الشاملة، وبذلك وفر القانون للمصارف التجارية الإطار التشريعي لكي تتحول هذه

المصارف إلى مفهوم المصارف الشاملة، وإن كان هناك بعض الملاحظات التي يمكن أن تحد من حرية هذه المصارف في التنوع، فمثلاً الفقرة الثانية من المادة (71) تنص على ضرورة إبلاغ المصرف المركزي بالقرارات المتعلقة بالاستثمارات طويلة الأجل خلال عشرة أيام، ويشترط لنفاد هذا القرار اعتماده من مجلس إدارة المصرف المركزي، كذلك لم ينص القانون على السماح للمصارف التجارية التعامل بالمشتقات المالية وإصدار أو حتى الاشتراك في إصدار الأوراق المالية وكذلك لم يتضمن القانون السماح بإنشاء مصارف تتعامل في الأصول الحقيقية إلى جانب الأصول المالية (مصارف الاستثمار) (الدرويش وآخرون، 2007). وعملياً صدرت العديد من المنشورات من قبل المصرف المركزي التي تحت المصارف التجارية على تنوع خدماتها، ويلاحظ المتعامل مع هذه المصارف التطور الملحوظ - وإن كان متواضعاً - في الخدمات المقدمة.

4- التطوير المادي والبشري للجهاز المصرفي

في إطار توجه مصرف ليبيا المركزي نحو الاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال تحسين بيئة العمل المصرفي، بدأ المصرف المركزي والمصارف التجارية في تنفيذ مشروع نظام المدفوعات الوطني وذلك اعتباراً من الربع الأخير من سنة 2004، ويتكون هذا المشروع من خمس منظومات رئيسية: وهي منظومة التسوية الإجمالية الآنية، منظومة المقاصة الآلية منظوم معالجة الصكوك، منظومة آلات السحب الذاتي ونقاط البيع، والمنظومة المصرفية الأساسية. وتتم تهيئة وإعداد المصارف للعمل بنظام المدفوعات الوطني من خلال برامج تدريبية مكثفة تهدف إلى تكوين كوادر وطنية قادرة على تشغيل وإدارة كافة مكونات النظام، والذي يتوقع أن يبدأ العمل به منتصف السنة الحالية (2008)،.

وفي سبيل تكوين الكوادر المصرفية المؤهلة؛ قام المصرف المركزي بإنشاء معهد الدراسات والتدريب المصرفي للقيام بهذه المهمة.

5- إيجاد كيانات مصرفية كبيرة (اندماج المصارف)

يُقصد بالاندماج المصرفي اتحاد أكثر من مصرف واحد أو ذوبان كيانيين مصرفيين أو كيانات مصرفية في كيان واحد، ويبدو أن الاندماج المصرفي أصبح ظاهرة عالمية تأثرت وسوف تتأثر بها الكثير من المصارف في العالم. والمصارف التجارية في ليبيا في حاجة ماسة إلى عمليات الاندماج نظراً لصغر حجمها وإلى تغير نمط الملكية فيها وذلك بخصوصيتها وذلك للرفع من كفاءتها الاقتصادية، ولقد وفر القانون رقم (1) لعام 1373 و.ر الغطاء القانوني لعمليات الدمج لهذه المؤسسات، فقد نصت المادة السابعة والثمانون من القانون المشار إليه إلى جواز اندماج أي مصرف آخر ولكن بشرط موافقة مصرف ليبيا المركزي، وبذلك أصبح الطريق ممهداً أمام أية عمليات للاندماج بين المصارف قد تحدث في المستقبل. وبالتالي تكون

المؤسسات المصرفية قادرة على مواجهة التحديات التي تواجهها الصناعة المصرفية في ظل التحرير المستمر لتجارة الخدمات، وذلك بأن تحسن هذه المصارف من أداء الخدمات المصرفية وتتمكن من تحديث الإدارة وترشيد الإنفاق وذلك لرفع القدرة التنافسية لها في السوق المحلية والدولية.

وقد تم بموجب قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (1) لسنة 2006 اعتماد نتائج تقييم المصارف الأهلية، والتي قررت جمعياتها العمومية الاندماج في المؤسسة المصرفية الأهلية، وتم فعلياً دمج عدد 21 مصرفاً أهلياً في المؤسسة المصرفية الأهلية في أوائل سنة 2006. وبذلك أصبحت هذه المؤسسة مصرفاً تجارياً، جاري العمل على دمج بقية المصارف الأهلية بها.

وفي نهاية عام 2007 تمت الموافقة من قبل الجمعية العمومية لمصرفي الأمة وجمهورية على الإندماج في كيان مصرفي واحد، حيث كلف مصرف ليبيا المركزي إحدى الشركات الاستشارية العالمية لاتمام هذه العملية، و يتوقع أن تتم عملية الدمج مع منتصف العام 2008، وستؤدي عملية الدمج إلى قيام مصرف جديد بشبكة قوامها 143 فرعاً، ويعمل به أكثر من 5,800 موظف، وموجودات تفوق 8 مليار دينار ليبي (6.5 مليار دولار)، وسوف يكون المصرف الجديد أكبر مصرف ليبي محلي، كما سيصبح في مصاف المصارف العشرة الكبرى في منطقة المغرب العربي وشمال أفريقيا، (<http://www.cbl.gov.ly>).

6- مواجهة مخاطر غسيل الأموال من خلال المصارف.

تتمثل مصادر هذه الأموال غير النظيفة في الأنشطة غير المشروعة، مثل تجارة المخدرات والاتجار في السوق السوداء وتجارة الرقيق والرشاوى والاختلاسات والأموال الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي، وتستخدم المصارف التجارية كوسيط لعمليات غسيل الأموال، فتحرير تجارة الخدمات المالية يزيد من المخاوف حول تنامي هذه الظاهرة المضرة بالاقتصادات الوطنية. وعليه تعمل المؤسسات المالية والمصرفية من خلال بعض الإجراءات والتدابير على الحد من هذه الظاهرة.

وللحيلولة دون استغلال المصارف العاملة في ليبيا في القيام بعمليات غسل الأموال، تم إصدار القانون رقم (2) لسنة 2005 بشأن مكافحة غسيل الأموال، واتخذت السلطات النقدية ممثلة في المصرف المركزي مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف من ورائها منع عمليات غسيل الأموال عبر الجهاز المصرفي منها: إنشاء وحدة المعلومات المالية بمصرف ليبيا المركزي، ترسل إليها تقارير عن المعاملات المشبوهة من كافة المنشآت المالية والتجارية والاقتصادية ذات الصلة، كما تم إلزام كافة المصارف العاملة في الدولة بإنشاء وحدة فرعية تسمى الوحدة الفرعية للمعلومات المتعلقة بمكافحة غسيل أموال، بالإضافة إلى تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال بموجب قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (21) لسنة 2005 والمعدل بالقرار رقم (14) لسنة 2006.

7- الالتزام بالمعايير الدولية ومتطلبات لجنة بازل

إن التقليل من السلبات المصاحبة لتحرير تجارة الخدمات المالية يتطلب أن ترتقي مؤسساتنا المصرفية بأدائها بما يوافق المعايير الدولية وما تقتضيه معايير لجنة بازل. إن أداء المصارف التجارية الليبية من خلال معايير بازل هو موضوع هذا القسم من هذه الورقة.

تعمل لجنة بازل ومنذ تأسيسها سنة 1988 على تحقيق غايتين رئيسيتين وهما:-

- 1- تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي العالمي من خلال تشجيع سلطات الرقابة المصرفية للدول المختلفة على تقوية القاعدة الرأسمالية لدى المصارف.
- 2- المساعدة في خلق بيئة من المنافسة العادلة بين المصارف عن طريق التقليل / إزالة الفروقات في المتطلبات الرقابية لكفاية رأس المال في الدول المختلفة.

إن تطبيق اتفاقية بازل وما يوفره من مزايا يتطلب توفير العناصر التالية:-

1. إيجاد قاعدة معلومات عن المقترضين ومعدلات الأداء وحالات عدم السداد، ولفترات تاريخية، مما يساعد على القيام بالتصنيف الائتماني للأفراد والمؤسسات المختلفة.
 2. العمل على إيجاد أنظمة للتحليل والمتابعة، وذلك لتحديث نماذج المخاطرة بشكل دوري.
 3. العمل على إنشاء إدارة جيدة للمخاطر.
 4. تطبيق أنظمة التصنيف الائتماني الداخلي للمخاطر الائتمانية.
 5. تبني أساليب وطرق قياس وإدارة كل من المخاطر التشغيلية والسوقية.
 6. التعايش مع المتغيرات اليومية في رأس المال والتغيرات المتواصلة في مستويات المخاطرة.
- لقد سعت عملية إعادة الهيكلة في القطاع المصرفي الليبي إلى الإيفاء بهذ المتطلبات من خلال تحسين إدار المصارف، وتارفع من ملاءة رأس المال، وتحسين النظم الرقابية، وزيادة الشفافية وتوفير المعلومات.

أ- الإدارة

إن تطبيق اتفاق بازل II لا يمكن أن يحقق الأهداف المرجوة منه إلا في حال وجود إدارة مصرفية فعالة، هذه الإدارة يجب أن تقوم على مجلس إدارة كفؤ وإدارة جيدة للمخاطرة.

- 1- مجلس إدارة على مستوى من الكفاءة والتأهيل لفهم طبيعة ومستوى المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وأن يكون قادراً على وضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها وإدارتها وأن يقوم بشكل دوري بتحليل المتطلبات الحالية والمستقبلية لرأس المال.

ومن خلال الاطلاع على تقرير اللجنة المشكلة بالقرار رقم (1) لسنة 2004 بشأن السياسات الائتمانية وإعادة هيكلة بالمصارف وتفعيل دورها في العملية الاقتصادية، فقد أفادت هذه اللجنة بأن أحد المشاكل التي تواجه المصارف الليبية، عدم كفاءة بعض اللجان الشعبية ومجالس إدارة المصارف، وهذا قد يكون سببه عدم وجود شروط مناسبة ومحددة لتولي هذه المناصب.

وجاء قانون المصارف رقم (1) لسنة 1373 و.ر في مادة الثامنة والستين بشروط عامة وغير محددة وخاصة فيما يتعلق بتخصصات وخبرة أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام، أما منشور المصرف المركزي رقم (5) 2005، والمتضمن الطلب من المصارف إعادة تشكيل مجالس إدارتها لم يشر كذلك إلى أية شروط لعضوية هذه المجالس. وقد تم فعلياً إعادة تشكيل معظم مجالس إدارات المصارف التجارية المملوكة كلياً أو جزئياً لمصرف ليبيا المركزي، والفصل بين وظيفة ومهام رئيس مجلس الإدارة على سبيل عدم التفرغ، ووظيفة ومهام المدير العام على سبيل التفرغ.

2- إدارة جيدة للمخاطرة، تهتم بتقييم المخاطر التي يتعرض لها المصرف و تجميع وتحليل البيانات لهذا الغرض وبشكل عام تنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي يضعها مجلس الإدارة بالخصوص.

ويشير الواقع الحالي إلى بدايات متواضعة لتكوين مثل هذه الإدارات بعدد من مصارفنا التجارية، بالإضافة إلى البداية في تكوين وحدة للائتمثال والتي نص عليها قانون المصارف والنقد رقم (1) لسنة 2005، ونتيجة للتعميمات الصادرة من إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي. وقد أصدرت إدارة الرقابة على المصارف والنقد مؤخراً المنشور رقم (2007/06) والذي يتضمن اختصاصات استرشادية لإدارة المراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر، ووحدة الائتمثال.

ب- كفاية رأس المال

لكي تتمتع المصارف بملاءة مناسبة لرأس المال عليها أن تحتفظ بحجم مناسب من رأس المال، حاول قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 تدارك هذا الأمر بأن اشترط في مادته السابعة والستين ألا يقل رأس المال المدفوع عن عشرة ملايين دينار، ويعتبر هذا المبلغ صغير في ظل سعر الصرف الحالي للدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية. وكذلك فإن القانون الجديد في المادة الثالثة والسبعين قد خفض في النسب المرحلة إلى الاحتياطي قبل التوزيع من 50% إلى 25% في المرحلة الأولى التي يصل فيها الاحتياطي إلى 50% من رأس المال، وخفضها من 25% إلى 10% في المرحلة التي يصل فيها الاحتياطي إلى 100% من رأس المال، ونعتقد أن هذا الأمر يؤدي إلى عدم الإسراع في تقوية القاعدة الرأسمالية للمصرف. والواقع يشير إلى صغر حجم رأس مال المصارف التجارية الليبية، وخاصة قبل بداية عملية إعادة الهيكلة، فقد بلغ

رأس مالها لسنة 2003 مبلغ 206 مليون دينار وبدون أي زيادة مقارنة بسنة 2002، في حين بلغت الزيادة في الاحتياطيات نسبة 4% فقط.

وقد تمت زيادة رأس المال المدفوع لكل من المصرف التجاري الوطني، ومصرف الأمة ومصرف الجمهورية إلى 100.0 مليون دينار، ومصرف الوحدة إلى 108.0 مليون دينار، ومصرف الصحارى إلى 126.0 مليون دينار وإلى 252.0 مليون في منتصف عام 2007.

أما عن ملاءة رأس مال المصارف التجارية الليبية فتعتبر مقبولة حيث تجاوزت في أغلب المصارف النسبة المقررة وهي 8% (أنظر الجدول رقم (2) أعلاه).

ج- رقابة ومراجعة العمليات المصرفية

يقصد بالرقابة المصرفية هنا ذلك الدور الرقابي الذي يجب أن يقوم كل من المراجع الداخلي (Internal Auditor) بالمصرف والمراجع الخارجي (External Auditor) فيما يتعلق بالعمليات المصرفية المختلفة وخاصة العمليات الائتمانية وإدارة المخاطرة.

وقد شددت لجنة بازل على دور هاتين الأداتين فيما يتعلق بمراجعة طرق ونتائج عمليات تقييم المخاطر، ونظم المعلومات المصرفية وطرق إعداد وعرض المعلومات والإفصاح عنها. وقد إهتم المشرع بهذه الأدوات، حيث نص قانون المصارف رقم (1) 2005 في مادته الحادية والثمانين على وجوب تكوين إدارة للمراجعة الداخلية بكل مصرف تكون تابعة مباشرة لمجلس إدارته، وقد حرص المصرف المركزي ومن خلال تعميمات إدارة الرقابة المصارف والنقد على ضرورة الإسراع بتكوين مثل هذه الإدارة، ودعمها بالعناصر البشرية المؤهلة.

وفيما يتعلق بعملية المراجعة الخارجية (External Auditing) جاءت الفقرة أولاً من المادة الثالثة والثمانون لتؤكد على ضرورة تعيين مراجعين خارجيين للمصرف، حيث وضعت مجموعة من الشروط بهذا الخصوص، وقد تم فعلياً تعيين مراجعين خارجيين من قبل الجمعيات العمومية لعدد من المصارف التي تم تخصيصها والتي كانت في السابق تراجع من قبل جهاز المراجعة المالية.

د- المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد وعرض التقارير المالية

أكدت لجنة بازل على أهمية إتباع إجراءات ومبادئ محاسبية سليمة لتقييم بنود الميزانية، وتحديد الأرباح والخسائر، حتى يمكن استخراج نسب رأس مال تعبر وبشكل عادل عن مدى كفاية رأس مال المصرف، وبشكل يمكن الأطراف ذات العلاقة من المقارنة بين المصارف المختلفة داخل الدولة الواحدة على الأقل. ومن ناحية أخرى ولضمان انضباط السوق والشفافية أكدت اللجنة على ضرورة إتباع متطلبات الإفصاح التي أوصت بها المعايير الدولية إلى جانب متطلبات الإفصاح الخاصة بملاءة رأس المال.

وقد نصت المادة (25) من القانون رقم (1) لسنة 2005 على أن يعد المصرف المركزي خلال أربعة أشهر من تاريخ انقضاء السنة المالية القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية طبقاً لطبيعة نشاط المصارف المركزية والمعايير الدولية المحاسبية.

حرص مصرف ليبيا المركزي على الإيفاء بهذا المطلب من قبل المصارف التجارية، حيث قام بتشكيل لجنة مشتركة مع نقابة المحاسبين والمراجعين القانونيين لوضع معايير محاسبية، تتسجم ومعايير الحاسبة الدولية تكون ملزمة لجميع المصارف التجارية العملة في ليبيا.

هـ- تكوين قاعدة معلومات عن المقترضين

من متطلبات تطبيق اتفاق بازل تكوين قاعدة معلومات عن المقترضين ومعدلات السداد وحالات عدم السداد، ولفترات تاريخية، فهذا الأمر يساعد على القيام بالتصنيف الائتماني للأفراد والمؤسسات المختلفة.

وقد أكد قانون المصارف والنقد رقم (1) لسنة 1373 و.ر على المصارف بإنشاء نظاماً للتسجيل الفوري والمستمر لمراكز زبائنه الذين يحصلون على قروض وتسهيلات ائتمانية. ويبدو من خلال تعميمات إدارة الرقابة والنقد بالمصرف المركزي بالخصوص أن المصارف الليبية تفتقر لمثل هذه القاعدة، مما يتطلب منها العمل على سرعة تكوينها.

ز- إقامة مؤسسة لضمان الودائع

من الأمور التي تخفف من المخاطر الائتمانية وتزيد من مستوى التصنيف الائتماني للمصارف والدولة، إيجاد مؤسسة لضمان الودائع، وقد تدارك القانون رقم (1) لسنة 1373 و.ر هذا الأمر حيث نص في مادته الحادية والتسعين على إنشاء صندوق يسمى صندوق ضمان أموال المودعين يتولى عمليات التأمين على الودائع بالمصارف العاملة، والعمل جاري على إصدار تشريع بالخصوص.

ثالثاً: دراسة حالة مصرف الصحارى :

تأسس مصرف الصحارى كشركة مساهمة بواسطة مستثمرين ليبيين وأجانب عام 1964، حيث كانت نسب المساهمة في رأس المال على النحو التالي:

بنك أوف أميركا 29%

بانكو دي سيسيليا فرع طرابلس 20%

مستثمرون ليبيون 51%

وفي عام 1970 تم تأميم هذا المصرف وانتقلت ملكية 82% من أسهمه إلى مصرف ليبيا المركزي، واحتفظ مستثمرو القطاع الخاص بنسبة 18%.

وهكذا استمرت هيمنة القطاع العام على هذا المصرف لمدة تزيد عن الثلاثين سنة، مع ملاحظة أن عملية التأميم لم تطل مساهمات المواطنين الليبيين، إلا أن هؤلاء الأشخاص لم يكن لهم أي حضور أو مشاركة في قرارات الجمعية العمومية للمصرف، والتي أصبح يمثلها مصرف ليبيا المركزي.

استمر هذا الحال إلى غاية عام 2002 عندما قرر مصرف ليبيا المركزي بداية خصخصة المصارف التجارية المملوكة للدولة، وقد بدأ عملية الخصخصة بمصرف الصحارى بداية عام 2003.

خطوات خصخصة المصرف:

مرت عملية خصخصة المصرف بالخطوات الآتية:

1- عملية التقييم:

تمت عملية تقييم أصول وخصوم المصرف، وكحالة استثنائية، بتشكيل لجنة تقييم من قبل مصرف ليبيا المركزيين حيث استمر عملها قرابة لسنة، وقد حرصت تلك اللجنة على أن تتم عملية التقييم وفقاً للطرق والإجراءات المتعارف عليها في عمليات التقييم لأغراض الخصخصة.

2- اعتماد نتيجة التقييم:

بمجرد انتهاء اللجدة من أعمال التقييم، تم عرضه على مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي للإعتماد، والذي أدخل بعض التعديلات، بناء على مقترحات إدارة مصرف الصحارين والتي اقترحت زيادة رأس مال المصرف ليصل إلى 126 مليون دينار، حيث تم اعتماد سعر 10 دینارات ليبية كسعر للسهم الواحد.

3- بيع أسهم رأس المال:

وبانتهاء عملية التقييم واعتماد نتائجها شرع المصرف المركزي في بيع جزء من الأسهم التي يمتلكها المصرف المركزي لمستثمرين من القطاع الخاص ومؤسسات أخرى. ومع نهاية العام المالي 2005 أصبحت نسب المساهمات في رأس مال المصرف على النحو التالي:

مصرف ليبيا المركزي 58%

أفراد من القطاع الخاص 25%

شركة الحديد والصلب 5%

صندوق الضمان الاجتماعي 5%

شركة الاستثمار الوطني 4%

مؤسسات أخرى 3%

وفي إطار تسريع عملية خصخصة هذا المصرف قام مصرف ليبيا المركزي خلال عام 2006 ببيع حصته والتي تبلغ 58% إلى صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تمهيداً لتخصيص جزء من هذه النسبة لمساهمين محليين وبيع النسبة الباقية إلى شريك استراتيجي، وبذلك انتهت ملكية المصرف المركزي لهذا المصرف.

وبهدف تحسين أداء المصارف وتعزيز خدماتها، من خلال الرفع من مهارات العاملين ونقل التقنيات الحديثة، وضع مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2006 إستراتيجية شاملة لدخول مصارف أجنبية، ليس من خلال فتح فروع أو إنشاء مصارف مستقلة، وإنما من خلال المساهمة في مصارف قائمة، وكانت البداية في تنفيذ هذه الإستراتيجية -مرة أخرى بمصرف الصحارى، حيث تقرر بيع حصة في هذا المصرف إلي أحد المصارف الدولية، وقد قام فعلاً، كما سبقت الإشارة، مصرف ليبيا المركزي وبالاتفاق مع صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي المساهم، الرئيس في المصرف الصحارى، ببيع ما نسبته 19% من أسهم رأس مال هذا المصرف للمصرف الفرنسي (BNP Paribas) كشريك استراتيجي له حق إدارة هذا المصرف، وقد تم توقيع اتفاق البيع يوم 2007/07/25، وأصبح سارياً المفعول يوم 2007/09/18. وبذلك أصبحت نسب المساهمات في رأس مال المصرف على النحو التالي:

صندوق الإنماء الإقتصادي والاجتماعي 39%

BNP Paribas 19%

أفراد من القطاع الخاص 25%

شركة الحديد والصلب 5%

صندوق الضمان الاجتماعي 5%

شركة الاستثمار الوطني	4%
مؤسسات أخرى	3%

مضامين عملية الخصخصة:

سأحاول في هذا القسم الإجابة علي مجموعة من التساؤلات حول هذه العملية، لعلني من خلالها أتمكن من التعريف بمضامين تجربة الخصخصة في مصرف الصحاري.

السؤال الأول:- ويتعلق بمدى إقبال مستثمري القطاع الخاص علي المساهمة في هذا المصرف؟

السؤال الثاني:- يتعلق بتأثير التغير في نمط الملكية علي طريقة إدارة المصرف؟

السؤال الثالث:- يتعلق بتأثير التغير في نمط الملكية علي أداء المصرف ؟

لقد ارتفعت نسبة مساهمة الأفراد من القطاع الخاص من حوالي 18% إلي 25% تقريباً، بزيادة قدرها 7% متمثلة في أكثر 1000 مساهم، وعملياً وخلال سنتين تعتبر هذه الزيادة متواضعة جداً، وقد ترجع أسباب تدني نسبة هذه الزيادة إلي عدة عوامل من أهمها:-

1. قلة السيولة لدى الأفراد .
2. الشكوك التي تدور في الشارع حول مصداقية برنامج توسيع قاعدة الملكية (الخصخصة)
3. إجماع شريحة كبيرة من المستثمرين علي المساهمة في المصارف التقليدية باعتبارها مؤسسات ربوية يُحرم التعامل معها .
4. ضعف الجهود الترويجية لعملية خصخصة المصرف .

أما فيما يتعلق بالسؤال الخاص بتأثير تغير نمط الملكية على الإدارة، فقد تم بعد بداية عملية

الخصخصة مباشرة إعادة تشكيل مجلس إدارة المصرف وتشكيل لجنة المراقبة، المنصوص عليها في القانون التجاري الليبي، و تم في نفس الوقت الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير العام .

لقد شجع الوضع الجديد إدارة المصرف إلي المبادرة، إلي اتخاذ جملة من القرارات التي

وصفت بعضها بالجريئة، في ذلك الوقت، منها:

1. إعادة هيكلة إدارة المصرف مما مكن من سرعة إتخاذ القرار وعلى كافة المستويات .
2. الإعلان عن زيادة في مرتبات موظفي المصرف.
3. استحداث إدارات مثل إدارة التسويق والمخاطر .
4. العمل علي تنويع مصادر الدخل من خلال تقديم مقترح إلي المصرف المركزي، يتضمن إمكانية تقديم مصرف الصحاري لمنتجات التمويل الإسلامي .

ويخصوص تأثير الخصخصة على أداء المصرف فإنه يمكن تقييم هذا الأمر من عدة أبعاد:-

- التغيير في حجم أصول المصرف.
- زيادة ربحية المصرف.
- زيادة معدلات الإنتاجية.

لقد ارتفعت أصول المصرف من 2.736 مليار دينار عام 2005 إلى 4.646 مليار دينار عام 2006، أي بمعدل نمو بلغ 69.8% وهذا جعل المصرف ثاني أكبر المصارف التجارية العاملة في ليبيا . وفيما يتعلق بربحية المصرف فقد حقق ارتفاعاً ملحوظاً في صافي أرباحه خلال السنوات 2004، 2005، 2006 حيث بلغت خلال هذه السنوات على التوالي 19.179 مليون دينار، 20.337 مليون دينار، 31.981 مليون دينار .

حقق مصرف الصحارى كذلك أفضل معدلات الإنتاجية مقارنة بالمصارف الليبية المملوكة للدولة خلال 2006.

فمثلاً، بلغ أجمالي القروض لكل فرع مبلغ 25 مليون دينار مقارنة بالمصارف الأخرى التي حققت 21 مليون، 19 مليون، 20 مليون، 21 مليون لكل فرع من فروعها. في حين بلغت القروض لكل موظف مبلغ 0.8 مليون دينار؛ مقابل 0.6 مليون دينار، 0.5 مليون دينار، دينار 0.5 مليون دينار ، 0.6 مليون دينار، لكل موظف بالمصارف التجارية الأخرى.

إضافة إلى ذلك فقد مكنت عملية الخصخصة مصرف الصحارى من التخلص من هيمنة القطاع العام والتي كان من أحد نتائجها تسريع مراجعة حساباته واعتماد قوائمه المالية، من خلال تكليف مكاتب مراجعة خاصة للقيام بهذه العملية بدلاً من مراجعتها من قبل جهاز المراجعة الشعبية، والذي كان يستغرق وقتاً طويلاً لإنجاز هذه المهمة، والشاهد على ذلك أن مكثبي المراجعة المكلفين قد انتهوا من مراجعة حسابات المصرف وقوائمه المالية المنتهية في 2006/12/31، وأنه قد تم دعوة الجمعية العمومية للانعقاد للمصادقة عليها.

ملاحظات ختامية:

يبدو من خلال العرض السابق أن مصرف ليبيا المركزي قد خطى خطوات متقدمة نحو إعادة هيكلة القطاع المصرفي في ليبيا، إلا أن هذه التجربة لازالت في مراحلها الأولى والتي يصعب الحكم على مدى نجاحها في تحقيق أهدافها، ومع ذلك إن يمكن ملاحظة بعض مظاهر التغيير في أداء بعض المصارف وفي تحسن خدماتها بشكل عام.

أما فيما يتعلق بحالة مصرف الصحارى، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل ساهمت عملية الخصخصة في تحقيق النجاحات التي حققها مصرف الصحارى، وهل هناك عوامل أخرى مساعدة، وهل هناك محددات لهذه النجاحات؟

ومن وجهة نظري إن لعملية الخصخصة دور كبير في تحقيق تلك النجاحات وذلك لأسباب عديدة من أهمها:-

1. المساهمة بشكل مباشر في تطوير أداء المصرف هيكلياً من خلال فصل اختصاصات مجلس الإدارة من الإدارة التنفيذية، وكذلك إعادة تنظيم إدارات المصرف.
 2. التخلص من هيمنة القطاع العام، والذي أعطى للإدارة مجالاً أوسع في اتخاذ القرارات المتعلقة بقبول أو رفض منح التسهيلات الائتمانية لبعض الجهات.
 3. بروز الحافز المادي كعامل مصاحب لعملية الخصخصة شجع موظفي المصرف وفي كافة المستويات الإدارية على بذل المزيد من الجهد والتفاني في العمل .
- من العوامل المساعدة في تحقيق النجاحات المشار إليها :-**

1. التوجه الاقتصادي الذي تشهده البلاد نحو اقتصاد السوق، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في العملية الاقتصادية.
 2. مؤازرة مصرف ليبيا المركزي وتشجيعه نحو تطوير أداء المصارف بشكل عام.
- أما محددات النجاح فإنها متعددة منها:-**

1. الإنشاء المتأخر لسوق الأوراق المالية، والذي يتطلب فترة من الزمن لإمكانية الاعتماد عليه في تنويع مصادر الدخل.
2. محدودية أوجه الاستثمار لأموال المصرف، وهذا على المستوى التشريعي، وكذلك على مستوى وجود الخارطة الاستثمارية للاقتصاد الوطني.
3. التأخر في إصدار قانون التأجير التمويلي.
4. إجماع شريحة كبيرة من المجتمع على التعامل مع المصارف التجارية لأسباب دينية.
5. مشاكل البنية التحتية لشبكة الاتصالات.

وهكذا يبدو واضحاً إن لعملية إعادة هيكلة المصارف التجارية في ليبيا و تشجيع مشاركة القطاع الخاص للمساهمة فيها آثاراً إيجابية، تعزز هذا التوجه، وفي المقابل هناك مجموعة من المحددات يتطلب الأمر إزالتها حتى يصبح المناخ مهياً لتكامل أدوات التمويل والاستثمار في الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

1. بشير محمد عاشور الدرويش وعمر محمد أبو صبيح ومصطفى عبدالله البوسيفي، (2007)، القطاع المصرفي الليبي واتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية، مجلة التخطيط والتنمية، معهد التخطيط - طرابلس، المجلد الأول- العدد الأول، ص ص 13-47.
2. بشير محمد عاشور الدرويش، تجربة خصخصة المصارف التجارية في ليبيا، حالة مصرف الصحارى، ورقة مقدمة إلى: مؤتمر ليبيا الدولي للتنمية والتمويل والمصارف، مجلس التخطيط الوطني، طرابلس 2007/06/19-18.
3. فرحات عمر بن قدارة، (2006)، تطوير وإعادة هيكلة المصارف التجارية في ليبيا، مصرف ليبيا المركزي.
4. محمد عبدالجليل أبوسنينة (2007) إعادة هيكلة القطاع المصرفي في ليبيا، ورقة مقدمة إلى: مؤتمر ليبيا الدولي للتنمية والتمويل والمصارف، مجلس التخطيط الوطني، طرابلس 2007/06/19-18.
5. مؤتمر الشعب العام، القانون رقم (1) لسنة 2005، بشأن المصارف والنقد.
6. مصرف ليبيا المركزي، قرارات ومنشورات مختلفة.
7. نبيل حشاد، (2004)، دليلك إلى اتفاق بازل، بيروت: اتحاد المصارف العربية.
8. (http://www.cbl.gov.ly) زيارة للموقع بتاريخ 20/01/2008.